المحور الأول: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

أولا- النظام البدائي:

تعرف الحياة الاقتصادية في العصور القديمة بالنظام البدائي أو المشاعية البدائية. وقد بدأ هذا النظام بظهور الإنسان واستمر لفترة زمنية طويلة.

1- مراحل تطور النظام البدائي: مرّ النظام البدائي بثلاث مراحل أساسية هي:

1-1- مرحلة الوحشية: وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى ثلاث أطوار تبعا لفنون الإنتاج المستخدمة وتتمثل هذه الأطوار في:

- الطور الأول اعتمد على الجمع والتقاط الثمار والنباتات الطبيعية الغابية أي أنه في ذلك الطور لم يفرق بين الإنسان والحيوان الوحشي إلا في التصرفات الإنسانية، أما الأدوات المستخدمة فكانت العصي والحجارة.
- الطور الثاني تميز باحتراف الإنسان لصيد السمك و باستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.
- الطور الثالث اتسم بالتوسع النسبي في الصيد خاصة بعد استخدام القوس و السهم.

1-2- مرحلة البربرية: لقد تطور الفن الإنتاجي في هذه المرحلة نسبيا حيث لجأ الإنسان لتربية الماشية وزراعة النباتات ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية وري الزراعة ثم استخدام الآجر والحجارة في البناء، واتسمت نهاية تلك المرحلة باستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

1-3- مرحلة التمهيد الحضاري: وتعتبر هذه المرحلة هي الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدني أي نظام الرق كنظام أولي من النظم المدنية، وقد انتقل الإنسان خلال هذا التطور من حياة الترحال والعيش في مناطق متفرقة تسمح له بتوفير غذائه إلى حياة الاستقرار.

2- خصائص النظام البدائي: وتتمثل في:

2-1- مستوى القوى المنتجة: عرفت أدوات الإنتاج وفنونه تطورا تدريجيا منذ ظهور الإنسان وخلال حقبة المشاعية البدائية انعكست ايجابيا على عمله الذي أصبح أكثر إنتاجية، و تتمثل أهم أدوات العصر البدائي في:

- **النار:** استفاد الإنسان من النار في بداية الأمر عند استغلالها و لكنه تمكن فيما بعد من إشعالها عن طريق احتكاك الحصى واستغلالها في حياته اليومية كوسيلة فعالة للدفاع عن النفس، الوقاية من البرد وصنع أدوات العمل.
- **اكتشاف القوس والنشاب:** يعتبر اكتشاف القوس والنشاب نقطة تحول كبيرة في العصر البدائي لأنه أتاح للإنسان فرصة الحصول على كميات إضافية من مردوده الناتج عن الصيد فاقت احتياجاته الغذائية، مما جعله يفكر في الاحتفاظ بالحيوانات في أماكن معينة لفترات مستقبلية، وتعلم تبعا لذلك تأهيل وتدجين هاته الحيوانات، وقد وفرت تربية الحيوانات للإنسان، علاوة على المنتجات الغذائية، الصوف والجلود ومواد أخرى ضرورية للحياة.

- **بروز ظاهرة بذر الحبوب:** سمح الانتقال إلى الحياة الحضرية للبشرية بالتحول تدريجيا إلى بذر الحبوب على مقربة من القرية بدل البحث عنها وقطفها. وكانت الذرة البيضاء والشعير والحنطة أولى المزروعات التي زرعها الانسان.

2-2- الأسس الاقتصادية للنظام البدائي وتنظيمه الاجتماعي: وتتمثل أساسا فيما يلي:

- **الملكية المشتركة:** كانت الملكية جماعية لوسائل الإنتاج، عدا وسائل الدفاع لضرورة استعمالها فرديا.
- **العمل الجماعي:** من خلال التعاون البسيط في أداء الأعمال باستخدام قوة العمل بصورة مشتركة وفي وقت واحد لإنجاز أعمال من نوع واحد، وكان التقسيم الوحيد للعمل هو التقسيم الطبيعي أي تبعا للجنس (رجال ونساء) والسن، فمثلا كان الصيد من اختصاص الرجال وجني النباتات والاهتمام بشؤون المنزل من اختصاص النساء.
- **المساواة في توزيع المنتجات:** ويعود ذلك إلى أن تأدية العمل تمت بشكل جماعي ومشترك إضافة إلى الانخفاض البالغ في قوى الإنتاج.
- **التنظيم الاجتماعي – نظام العشيرة-:** انتظم المجتمع في وحدات عشائرية، وتمثل العشيرة وحدات جماعية تربطها رابطة الدم واحتلت المرأة دورا هاما في المرحلة الأولى من النظام العشيري بسبب شروط الحياة المادية نفسها اذ كانت الزراعة البدائية والتدجين من اختصاصها واللذان يعدان أهم من الصيد من الناحية الاقتصادية، ولهذا لعبت المرأة الدور الرئيسي في المجتمع العشيري في البداية وأصبح النسل ينسب إليها من دون الرجل وهو ما يعرف بنظام العشيرة الأمومية. إلا أن تطور القوى المنتجة وظهور التدجين المتطور (المراعي) والزراعة المتطورة (زراعة الحبوب) واللذان كانا من اختصاص الرجال أدوا إلى إحلال نظام العشيرة الأبوية محل العشيرة الأمومية.

3- أسباب اضمحلال النظام البدائي: من أهمها مايلي:

3-1- التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل: ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل بظهور كل من الزراعة والرعي، حيث حصل تخصص في العمل (تقسيم العمل) على أساس المشاعيات، وكان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل بين المشاعيات بتأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد من إنتاجية العمل لحد كبير.

سمح التنظيم الاجتماعي للعمل بقيام وتطور ما يسمى بالتبادل بين قبائل الزراعة وغيرها. وقد بدأ نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات الإنتاج فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية ومع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث، الفأس والسيف) وبهذا تمهد الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع وهو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات وتجدر الإشارة هنا أن التبادل كان في البداية قيم على أساس عشائري بين رؤساء العشائر ثم تحول بعد ظهور التملك الخاص إلى تبادل بين الأفراد وقد كان هذا التحول تدريجيا إلى أن أصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل.

3-2- ظهور التملك الخاص والطبقات: وكان ذلك في أواخر النظام البدائي فبعد التطور الحاصل على أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو ما أدى إلى الاستغناء على العمل الجماعي على مستوى العشيرة، وانتقل الإنتاج إلى نطاق أضيق وهو الأسرة التي باتت تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع.

وقد بدأت الملكية الخاصة بالماشية، فقد بدأ زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لأفراد العشيرة، ثم امتدت لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.

أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تغيير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي بانفصال مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وأصبحوا يتولون المناصب الاجتماعية والسياسية.

3-3- الحروب بين العشائر: حيث تواجد أسرى الحرب الذين كانوا يكلفون بالعمل الإنتاجي وخاصة أن قيمة العمل البشري كانت في حاجة ضرورية لزيادة الإنتاج، وفي ظل تطور أدوات الإنتاج أصبح الاحتفاظ بهؤلاء الأسرى مجدي من الناحية الاقتصادية، اذ باتوا يحققون فائضا من المنتجات يفوق احتياجاتهم وهو ما برر عدم قتل هؤلاء الأسرى والاكتفاء باستعبادهم حيث توسع نطاق الملكية ليشمل جميع وسائل الإنتاج بما فيها الإنسان وبهذا ظهر نظام الرق وتوسع ليشمل مع التطور التاريخي في أفراد القبيلة نفسها، وبهذا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة.

ثانيا- النظام العبودي:

يعتبر نظام الرق النتيجة الحتمية لتطور النظام البدائي، حيث أن أسباب انهيار النظام البدائي هي نفسها أسباب ظهور نظام الرق.

1- نشأة نظام الرق: بدأ نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 3000-4000 قبل الميلاد، واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي.

لقد شملت عمليات الإنتاج في هذه المرحلة كل من الرعي والزراعة والنشاط الحرفي – ظهرت هذه الأعمال وتطورت في ظل النظام المشاعي- إلا أن شروط وظروف الإنتاج في هذه المرحلة تختلف عن تلك السائدة في النظام المشاعي.

كان اقتصاد الرق اقتصادا عينيا بصفة أساسية، فكان المجتمع ينقسم إلى وحدات اقتصادية متعددة تقوم كل منها بسداد حاجاتها، وبذلك فان الغرض من الإنتاج كان إشباع حاجات السادة، ولم يكن الإنتاج بصفة أساسية بغرض المبادلة، لذلك كانت الأسواق في ذلك العهد ضيقة، ومع الزمن اضطر الفلاحون إلى بيع منتجاتهم لشراء ما يلزمهم من منتجات الحرفيين ولدفع الضرائب. ولقد ساهم تقسيم العمل في اتساع نظام المبادلة.

2- عناصر نظام الرق: تتمثل أهم عناصر نظام الرق في النقاط التالية:

2-1- ماهية القوى المنتجة (أدوات الإنتاج وفنونه) والقانون الاقتصادي الأساسي: كانت أدوات الإنتاج في نظام الرق أكثر تقدما منها في النظام البدائي وكان تقسيم العمل أبعد مدى، وازدادت أهمية دور الرقيق في النشاط الاقتصادي زيادة ملموسة، حتى أن رب العمل لم يكن يهتم بتحسين أدوات الإنتاج قدر دأبه على زيادة عدد الرقيق المملوكين له.

وكان التقسيم الاجتماعي للعمل يتمثل في:

- **عمل فكري** يقوم به الأسياد.
- **عمل جسدي** يقوم به العبيد.

ويغدو بذلك القانون الأساسي الذي يميز إنتاج المجتمع العبودي هو: «أن إنتاج الخيرات المادية موجه لسد مختلف حاجات مالكي العبيد المتزايدة باستمرار وكان يتم عن طريق الاستثمار في العبيد».

ويمكن القول أن العبيد كانوا يمارسون مختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة (سيد- عبد) وكانت المنتجات توزع بين السادة والعبيد وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين:

* **المنتوج الضروري:** وهي كمية من المنتوج موجه لسد الحاجات الأساسية للعبيد من أجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.

* **المنتوج الفائض:** يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجة الاستهلاكية وبناء القصور وغيرها.

2-2- الإطار السياسي، القانوني والاجتماعي: ويمكن توضيحه من خلال النقاط التالية:

- **الدولة:** لم يدرك النظام البدائي مفهوم الدولة، حيث أدى تطوره التدريجي وتقسم العمل فيه وانقسام المجتمع إلى طبقات إلى ظهور مفهوم الدولة والتي حلت محل العشيرة.
- **الملكية:** يقوم نظام الرق على أساس الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج بما فيها الرقيق.
- **الطبقات الاجتماعية:** أدى تقدم تقسيم العمل واتساع المبادلة إلى حدوث تفاوت في الثروات انتهى بنشأة طبقة جديدة ممثلة في التجار ورجال الأعمال واتساع الهوة تدريجيا بين أفراد المجتمع وانقسامه إلى طبقات.

3- أسباب انهيار نظام الرق: أسهمت عدة عوامل في انحلال النظام العبودي من بينها:

- عدم استخدام الفائض الذي يتحقق نتيجة النشاطات الاقتصادية عموما والنشاطات الإنتاجية خصوصا، والذي يذهب إلى الأغنياء والأثرياء في القيام بالنشاطات الإنتاجية، أو في تطوير هذه النشاطات، بل يتم هدره وتبديده في مجالات غير إنتاجية مثل بناء القصور الفخمة، إقامة المعابد، والإنفاق الواسع على إقامة الحفلات والمهرجانات.
- ضعف تطور وسائل الإنتاج وانخفاض إنتاجية العبيد نتيجة عدم وجود الحوافز التي تدفعهم إلى زيادة إنتاجهم نظرا لأنهم كانوا يفتقدون كل حقوقهم الإنسانية، ما جعلهم يهربون إلى المدن للتخلص من ظروف العمل القاسية.

– إن تراجع إنتاجية العبيد وارتفاع متطلبات الإنفاق الواسع للأسياد دفعهم إلى الاقتراض من المرابين إلى جانب تأجير ممتلكاتهم وبالذات الأراضي الزراعية، وهو الأمر الذي أدى إلى التقليل من عمل العبيد ما أفقد النظام العبودي الأساس المهم له وهو عمل العبيد، وأدى بدوره تراجع أهمية عمل العبيد إلى توسع النشاطات التجارية وبعض النشاطات الحرفية خاصة في المدن مما أضعف قوة ملاك العبيد وسلطتهم الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

– الغزوات الخارجية خاصة الجرمانية لمعاقل النظام العبودي وبالذات روما.

المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

استغرقت العصور الوسطى مدة ألف سنة تقريبا من سقوط روما على يد القبائل الجرمانية سنة 476 م إلى سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين سنة 1453 م. وقد عرفت هذه الحقبة من التاريخ بعصور الظلام، وساد فيها في أوروبا كل من النظام الإقطاعي والنظام الحرفي إلا أنه هناك من يسمي فترة القرون الوسطى بأكملها بالنظام الإقطاعي، ثم يقسمه إلى مرحلتين على أساس عدة اعتبارات أهمها النشاط الرئيسي الممارس في الاقتصاد حيث نجد:

– **مرحلة الإقطاع الأولى:** امتدت من القرن الخامس حتى القرن العاشر، بما أن الإقطاعية هي الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للنظام الاقتصادي الذي كان سائدا في العصور الوسطى فقد مورس فيها النمط الزراعي.

أما المدن الرومانية القديمة فبمجرد سقوطها في أيدي السادة الإقطاعيين أرغم سكانها على فلاحة الأرض المحيطة بها. وقد أدى ذلك التطور إلى اندثار بعض المدن وتحول البعض الآخر إلى قرى، لذا يمكن القول بأن مرحلة الإقطاع الأولى كانت تتميز باندثار معالم المدنية واتساع رقعة الريف الزراعي. وكان الاقتصاد في هذه الفترة مغلقا يستهلك فيه الأفراد ما ينتجون وينتجون ما يستهلكون.

– **مرحلة الإقطاع الثانية:** امتدت من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر. وقد حدث تطور كبير في هيكل الاقتصاد الإقطاعي إبان تلك المرحلة، إذ تحول من اقتصاد يقوم أساسا على الزراعة إلى اقتصاد يقوم أساسا على النشاط الحرفي، ومن اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح بتوطد العلاقات التجارية فيما بين مدن غرب أوروبا وفيما بينها وبين العالم الخارجي، ومن اقتصاد عيني إلى اقتصاد نقدي باستخدام النقود كوسيط في المبادلات.

أولا– النظام الإقطاعي:

النظام الإقطاعي هو تكوين اجتماعي يرتكز على طريقة للإنتاج يكون فيها من يزرع الأرض خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا إنتاج عمله ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة. وقد نشأ هذا النظام نتيجة تظافر عاملين أساسيين هما نفسهما عوامل انحلال النظام العبودي ويتلخصان أساسا في:

1- عوامل داخلية: عوامل الضعف في النظام العبودي وانحلاله داخليا، حيث لم يعد إنتاج العمل العبودي في المراحل الأخيرة من النظام العبودي، وخاصة في روما، كاف لسد مطالب الدولة واحتياجاتها حيث زادت في دولة روما النفقات البذخية بدرجة كبيرة إلى جانب ضعف الطبقة الحاكمة وعدم قدرتها على حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها.

2- عوامل خارجية: الغزو الخارجي والذي تمثل في غزو القبائل الجرمانية لإمبراطورية روما سنة 476م.

وقد نتج عن ضعف الإمبراطورية الرومانية وسقوطها بيد الغزو الجرماني انتشار جو من القرصنة وقطع الطرق، وظهرت العوائق أمام التبادل التجاري فازدادت بذلك ظاهرة الاكتفاء الذاتي، وانتشر نظام الإقطاع في الريف ونظام الطوائف بالمدن الأوروبية حيث أخذت الوحدات الاقتصادية الريفية شكل الإقطاعيات وهي مزارع محصنة تشمل كل منها على قرية أو أكثر يتوسطها قصر المالك للأراضي ووسائل الإنتاج، فأصبح معظم سكان الريف أقنانا مرتبطين بالأرض وتابعين للملاك ويقومون بالعمل مقابل رزقهم وحمايتهم.

أدى توسع الإمبراطور في منح الأمراء الإقطاعيين الكثير من صلاحياته واختصاصاته إلى استقلال الإقطاعيات وتحولها إلى وحدات اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة، وزوال السلطة المركزية من الناحية الواقعية رغم بقائها من الناحية النظرية والقانونية. وزادت الأمور سوءا عندما انتشرت الحروب والعداوات بين الإقطاعيات والتي انعزلت بسبب ذلك عن بعضها تدريجيا.

وقسم تبعا لذلك المجتمع الإقطاعي إلى ثلاث طبقات:

- طبقة كبار الإقطاعيين وتضم طبقة النبلاء الحاكمة وطبقة كبار رجال الكنيسة.
- طبقة عموم الفلاحين.
- طبقة الأقنان.

كما قسمت الأراضي الإقطاعية إلى ثلاثة أنواع:

- أراضي السيد الإقطاعي: وهي الأراضي التي تتم زراعتها فعليا أقنان من قبل أقنان الأرض.
- أراضي الأقنان وهي قطع صغيرة جدا، تتم زراعتها من قبل الأقنان مقابل دفع ريع للسيد الاقطاعي.
- المراعي: تمنح من السيد الاقطاعي للانتفاع من قبل عامة الأفراد في أوقات معينة.

2- خصائص النظام الإقطاعي: يتسم النظام الإقطاعي بجملة من الخصائص أهمها:

- تمثل كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة، وكان اقتصاد كل إقطاعية "اقتصادا مغلقا" لا مبادلات بينه وبين الإقطاعيات الأخرى، مما يؤدي إلى غياب حافز الربح.
- تمثل الزراعة النشاط المهيمن على الاقتصاد والمميز له.

– ظهور ما يسمى بالأقنان وهم عبيد الأرض حيث يرتبطون بصفة أبدية بأرض السيد ويدفعون له ضرائب تسمى الريع ويقدمون له خدمات شخصية وعمل يسمى سخرة، ويختلفون عن العبيد في كونهم لديهم بعض الحقوق فهم يعملون جزءا من الوقت لحسابهم الخاص ومن ثم زيادة الإنتاج.

– ترتكز زراعة الأرض على نظام الحقلين أو الثلاث حقول، فالأرض الزراعية الخاصة بالقرية كانت تقسم إلى حقلين أو ثلاث حقول كبيرة بهدف تحقيق راحة الأرض كل سنة، واتبع الفلاحون نظام الدورة الزراعية الثلاثية في الحقول الخصبة والدورة الثنائية في الحقول الأقل خصوبة.

– تقدم الفن الإنتاجي عن ذلك الذي كان سائدا في الأنظمة السابقة، فقد عم استخدام المحراث الحديدي والأدوات الأخرى للزراعة فضلا عن التوسع في استخدام قوى الحيوان في الإنتاج واستخدام بعض قوى الطبيعة كطواحين الماء والهواء.

– السلطة الكبيرة للكنيسة حيث ازدادت ممتلكات الكنيسة من الأرض وأصبحت تمتلك سلطة دنيوية كبيرة إضافة إلى سلطتها الدينية، إلى جانب إخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الإنساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين.

ثانيا– النظام الحرفي:

ساد النظام الحرفي في النصف الثاني من القرون الوسطى نتيجة تراجع النظام الإقطاعي حيث لجأت المدن إلى تحقيق استقلالها عن طريق كافة السبل.

1– نشأة وتطور النظام الحرفي: ارتبط ظهور النظام الحرفي باستعادة المدنية لدورها الرئيسي في الاقتصاد والذي ما كان ليحدث لولا تظافر جملة من الأسباب أهمها:

– زيادة عدد سكان المدن بسبب هجرة الأقنان إليها ومن ثم زيادة الطلب من جانبهم على منتجات الحرفيين والمهنيين.

– اتساع التجارة وزيادة الثروة المتاحة في الوقت الذي تزايدت فيه حاجة الأمراء إلى الأموال لمواجهة نفقاتهم المستمرة والمتزايدة.

– الحروب الصليبية والتي أدت بدورها إلى إضعاف سلطة أمراء الإقطاع من ناحية وتشجيع التجارة بين الغرب والشرق من ناحية أخرى.

– إن ازدياد عدد الحرفيين والمهنيين دفعهم إلى تكوين نقابات طائفية تدافع عن حقوقهم وترعى مصالحهم المشتركة. وبالرغم من أن هذا النظام قام على أساس الدفاع عن حقوق العمال والمهنيين، إلا أنه لم يكن ينطوي بعد على حرية التجارة والصناعة حيث كان يحكم تلك الأنشطة قرارات تحكمية من قبل السلطات الحاكمة.

وقد ركزت النقابات الطائفية في الدفاع عن مصالح أعضائها بالاعتماد على الوسائل التالية:

– المحافظة على مستويات أسعار السلع.

– تحديد عدد الحرفيين و العمال ومنع دخول أفراد جدد.

– مراقبة جودة الإنتاج.

– وضع جملة من الشروط للعضوية في النقابات.

2– خصائص النظام الحرفي: تميز النظام الحرفي بعدة خصائص أهمها:

– تجمع أرباب الحرفة الواحدة في طائفة مهنية واحدة يرأسها شيخ أو رئيس يتم انتخابه، وكانت هناك قواعد تحدد تدرج الأفراد في العمل وقواعد أخرى تحدد بدقة طرق صنع المنتجات بحيث كان من المستحيل الأخذ باختراع جديد لم توافق عليه الطائفة.

– تجمع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية في يد شخص واحد هم أرباب العمل المستقلين. ولم يكن العامل مجرد أجير بل كان أقرب إلى فرد من أفراد العائلة. وكان الإنتاج لا يتم إلا إذا كان هناك طلب سابق عليه، فلا ينتج صاحب الحرفة لعملاء مجهولين له بل ينتج لمجموعة من المستهلكين يعرفهم، وبذلك كانت مخاطره الاقتصادية محدودة.

– تميز الفن الإنتاجي بالبساطة لاقتصاره على استخدام الأدوات اليدوية، مما أدى إلى عدم تطوره وبطئ التقدم التكنولوجي. وقد ساعد على هذه الظاهرة الأخيرة تدخل الطوائف المهنية لتحديد الكميات المنتجة وأساليب الصناعة.

وقد أخذ هذا النظام الحرفي يتطور إلى نظام المشروع إذ أخذ الحرفي يشتغل لحساب الوسيط الذي يقدم له المادة الأولية وأدوات العمل. وعندما فقد الحرفي ملكية المواد الأولية والمنتجات التي يصنعها، أضاع صفته كمنتج مستقل وأصبح أجيرا يعمل لدى الوسيط الذي أصبح رب عمل، وتطور بالتالي نظام الحرفة إلى نظام المشروع، وقد ظل هذا النظام قائما حتى القرن الثامن عشر.

3– أسباب انحلال النظام الإقطاعي والحرفي:

ساهمت عدة أسباب في تفسخ أسلوبي الإنتاج الإقطاعي والحرفي في الانهيار منها:

– عدم الانسجام في العلاقات الإنتاجية الإقطاعية حيث صار التنظيم الحرفي الإقطاعي عقبة في وجه كل تطور جديد لإنتاج البضائع وتصريفها.

– تطور القوى المنتجة في نهاية العهد الإقطاعي كاستخدام الدولاب المائي وصهر المعادن وصناعة النسيج وبناء السفن وتحسين أدوات العمل الزراعية وزيادة أنواع المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية.

– الانفصال التام بين المدينة والقرية، حيث ترتب عنه تطور في التبادل السلعي وزيادة تقسيم العمل الاجتماعي مما خلق سوقا اقتصادية على المستوى القطري.

– لم تعد الحرفة الضيقة في المجتمع الإقطاعي تستجيب لضرورات التطور لتلبية طلبات السوق الاقتصادية. وهو ما ساعد بالإسراع في إنشاء الصناعات الرأسمالية. وظهرت إلى الوجود المانيفاكتورة والمتمثلة في نظام المصنع اليدوي الذي يجمع فيه التاجر عددا من الحرفيين تحت سقف واحد ويزودهم بالمواد الأولية وأدوات الإنتاج ليعملوا عنده كأجراء، كما شهدت أوروبا الإقطاعية انتفاضات الفلاحين المتعاقبة حيث نشبت حرب الفلاحين في فرنسا وانجلترا وألمانيا.